اللسانيات العربية
نظرية التكلّس الملتبس بالنواسخ

أ.م.د. تومان غازي الخفاجي
الكلية الإسلامية الجامعة
النجف

أ.م.د. خالد كاظم حميدي
كلية الشيخ الطوسي الجامعة
النجف

ملخص عربي:

يُعنى هذا البحث بدراسة ظاهرة نحوية مستقلة تخصّ نحو العربية وربما تشمل لغات أخرى، سمّيناها (التكلس النحوي في العربية)، وقوامها بحسب فرضية البحث التي سنثبت صحتها بمعونة المنهج التاريخي والمقارن، بأنّ اللغة العربية في إحدى مراحل تغيّرها تخلّت في جملتها عن فعل الكينونة المساعد الذي يربط بين المسند إليه (موضوع الكلام) من جهة، والمسند (المحمول) من جهة أخرى، وألقت معنيي فعل الكينونة: (ضمير الربط النكرة، والزمن) على عاتق المسند (الفعل/ الخبر)، ولكنّ اللغة العربية لم تهمل هذه الأدوات التي تخلّت عنها، فأعادت توظيفها لأغراض بلاغية بعد أنْ فقدت معانيها الأصلية.

وقد شمل هذا التغيّر النحوي الأفعال المساعدة الناقلة: (إنّ وأخواتها)، و(ظنّ وأخواتها)، وميّزتها اللغة من النواسخ التي تغيّر الحركة الإعرابية من الرفع إلى النصب بعدم مساس المُتكلس منها بحركة أيٍّ من عنصري الجملة الأساسيين: (المسند إليه والمسند، أو كليهما)، كقولنا: (كان زيدٌ قائمٌ) برفع خبر (كان) ، وقوله تعالى على إحدى القراءات: ﴿إنّ هذان لساحران﴾ برفع اسم (إنّ)، وقولنا : (ظنّ زيدٌ عمرو قائمٌ) برفع مفعولي (ظنّ)، وكلّ هذه الأمثلة لها شواهد إما قرآنية أو أدبية فصيحة من عصر الاحتجاج.

وقد أخطأ النحو التقليدي في قياس هذه الظاهرة على بنية النواسخ، ما أدّى إلى تعقيد دراستها وضياع معانيها، فضلا عن إنتاج مشكلات عويصة عقّدت الدرس النحوي وامتد أثرها إلى فهم النص القرآني والأدبي، وقد اضطلع هذا البحث بحلّ هذه المشكلة بفرضية علمية تكفّل البحث في إثباتها تجريبيا، وتوصل إلى اكتشاف قوانين التكلس النحوي المستعمل لإنتاج المعنى البلاغي المقامي المقصود وهو: (التوكيد المطلق) الذي لا يحتمل الصدق أو الكذب، أو لا يقدر على دحضه المخاطب بما يقرّب معاني الجملة الخبرية التي تدخل عليها هذه الأدوات إلى معاني الجملة الإنشائية، لكن بنيتها بنية جملة خبرية.

Summary:

This thesis studied independent grammatical phenomenon belonging to the Arab and perhaps include other languages, we called (calcification grammar in Arabic), and strong, according to the hypothesis research that will prove authenticity with the help of the historical method and comparative, that the Arabic language in one of the stages of change given up on the whole doing Assistant Being who linking ascribed to it (the subject of speech) on the one hand The portable on the other hand, threw the meanings of reaction being: (a conscience linking indefinite article, and time) upon (verb / news), but the Arabic language did not neglect these tools it abandoned, as it was used by for purposes of rhetorical having lost the original sense.

As traditional has made a mistake in the measurement of this phenomenon on Alnoasch structure, which led to the complexity of the study and the loss of their meanings, as well as the production of serious problems held a grammar lesson and rippling effect to the understanding of the Qur'an and the literary text, has carried out this research to solve this problem, a scientific hypothesis ensure Search substantiated experimentally and discovered a calcification grammar user to produce the intended meaning rhetorical laws which(Absolute emphasis), which is not likely the truth or lying, or is not able to refute the offered nearly meanings wholesale news reporting falling upon the meanings of these tools to the construction sentence, but its inter newsworthy structure.

e-ISSN (2522-7130) p-ISSN (2410-1036)

مقدمة:

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد...

فقد أصبحت فرضية تغيّر اللغات من المسلّمات التي لا جدال فيها، ومن نتائج هذا التغيّر الذي يشمل كل مستويات اللغة ابتداءً من أصواتها حتى مستواها المقامي، هو التغيّر في المستوى النحوي(التركيبي)، ويظهر في بحثنا ببعض الأدوات النحوية التي تخلّت عنها اللغة العربية في إحدى مراحل تطورها، ولكن اللغة كالكائن الحي لا تتخلى عن عنصر من عناصرها وتبتره بترًا وترميه خارج نظامها، وإنّما تعيد توظيفه لأغراض معنوية، وهو ما أطلقنا عليه بـ(الوحدات المتكلّسة) التي بقيت محتفظة بشكلها المنفرد المُلتبس بنواسخ الابتداء: (كان وأخواتها، إنَّ وأخواتها، ظن وأخواتها) ولكنها اختلفت عن النواسخ بتأثيرها في شكل عناصر الجملة الأم التي تدخل عليها، وهي الجملة الاسمية: (اسم مبتدأ + فعل خبر) إذ تغيّر النواسخ من حركة أحد عناصرها (الاسم/الخبر) أو كليهما، في حين لا تغيّر الوحدات النحوية المتكلسة الملتبسة بالنواسخ الحركة الإعرابية من (الرفع إلى النصب) ، بل تبقيها على حالة الرفع.

ولّدت هذه الظاهرة مشكلة عويصة في النحو التقليدي، أثرت في فهم النص القرآني، والنص الشعري الفصيح؛ لأنَّ النحاة التقليديين لم يفصلوا الأدوات المتكلسة عن الأدوات الناسخة، وظنوا إنهما ظاهرة واحدة، فظهرت لديهم تأويلات غير معقولة أخطرها اتهام الشعراء الفصحاء باللحن، وحين وردت في القرآن الكريم نسبوا الخطأ لكتاب الوحي، وفي أحسن الأحوال أوّلوا عدم تغيّر حركة عناصر الجملة الأم مع الوحدات المتكلّسة بأنّها معطوفة على (محل العنصر) المرفوع قبل دخول تلك الأدوات، وهو تأويل فاسد؛ لأنَّ اللغة شكل وليست مادةً تحْجز مَحلاً وتترك أثرًا بعدها يؤثر في العنصر الجديد الذي حلّ محلّ العنصر المزاح عن موقعه، فاللغة ليست ماءً فيُغرِق، وليست نارًا فتحرق، وإنّما هي صورة علائقية تطبَع على طين المخ يتمايز بعض عناصرها من بعض بالاختلاف، فمثلاً كلمة (نمل) التي تشير إلى مفهوم الحشرة المعروفة، وإذا حُذفت منها (النون) تبقى كلمة (مل) وهي تعني إمَّا فعلَ أمر مشتقا من (الإمالة)، أو اختصارا علميا كيميائيا يدلّ على حجم السائل اختصارا لـ (ملّي لترml)، ولا يُوجد في هذين المعنيين أثر لمعنى لفظة (النمل) بعد حذف النون منه، فالنون إذن ليست مادة تقابل رِجْل النملة، أو رأسها.

ويقتضي منطق البحث العلمي الحديث، أن لا نكتفي بتشخيص المشكلة، وإنّما نقترح الحل لتلبية شرط المقياس النقدي الفكري بملء طرفيه (مشكلة×حل)، ويتجسد حلُنا لهذه المشكلة باقتراح فرضية علينا إثباتها، فإذا ثبتت وشملت كل أو معظم استعمالات ظاهرة (الوحدات النحوية المُتكلّسة المُلتبسة بالنواسخ)، فإنّها تصبح نظرية علمية، والنظرية قضية تثبَتْ بالبرهان المزدوج: (العقلي= النسق الاستنتاجي المنظّم)، و(الحسّي التجريبي المؤيِّد لاستنتاجات العقل) بشواهد من القرآن والأدب الفصيح، وكل ذلك يجب أنْ يَنظِمُه منطق تطبيقي يُسّمى (المنهج)، الذي اخترنا أنموذجه بهيأة هرم قاعدته المسار البنيوي الشكلي المجرد، يليه المسار (الدلالي/ المعجمي)، يليه على رأس الهرم المسار المقامي التداولي (التلفظ لمخاطب يحتاج إلى الخبر)؛ لأنَّ النحو لا يُعنى بالأشكال المجردة من المعنى الدلالي المعجمي كقولنا: (فعل+ فاعل)، وإنّما يُعنى بالدلالة المعجمية التي تملأ الشكل المجرد وهو قولنا: (جاء زيدٌ)، وهذا المعنى لا نتلفظه إلاَّ في مقام بحيث يكون المخاطب محتاجا إليه، فيشكرنا على تزويدنا له بخبر مجيء زيد، أي

يشكرنا على الإسناد الدلالي الحقيقي وليس الإسناد الصوري الرياضي المجرد العام (فعل+ فاعل).

وعلى هذا الأساس المنطقي نقترح الفرضية الآتية لحلّ مشكلة الوحدات النحوية المُتكلّسة المُلتبسة بنواسخ الابتداء بالآتي:

ـ إذا دخلت: (كان، إنّ، ظنّ) وأخواتها على الجملة الأم وغيّرت من حركة (الاسم/الخبر) أو كليهما من الرفع إلى النصب فإنّ هذه الأدوات النحوية تدلُّ على تداول الشكّ في الخبر وهي تمثل الأدوات المألوفة (النواسخ) في النحو التقليدي.

ـ إذا دخلت الأدوات أعلاه ولم تغيّر من حركة أي من عناصر الجملة الأم، فإنها أدوات متكلسة ملتبسة بالنواسخ من حيث شكلها المعزول، ولكنها تستعمل لتداول اليقين في الخبر بما لا يقوى المخاطب على دحضه وقد اقتضت طبيعة البحث أن يُقسم على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الوحدة النحوية.

المبحث الثاني: أحجام الوحدة النحوية المتكلسة.

المبحث الثالث: تاريخ التكلس في الوحدات النحوية.

وأخيرًا نتمنى أنْ يكون هذا البحث اللساني العربي تطويرًا وتجديدًا في علم النحو، الذي يحلُّ مشكلةً بَقيتْ حتى الآن تسيء إلى فهم كثير من أبيات الشعر العربي الفصيح وعدد من آي الذكر الحكيم، التي استعملت هذا النوع من التوكيد الذي يعدّ جديدًا في بابه بالقياس إلى التوكيد الذي ذكرته كتب النحو والبلاغة والتفسير، الذي لم يبلغ معنى التوكيد المطلق للمتكلم الواثق من نفسه في مقام رفيع سواء أكان عالماً أم مسؤولاً بحيث لا يحتاج إلى أدوات توكيد مساعدة سوى أنّهُ يدخل تلك الأدوات على جملة ويبقي حركات عناصرها على حال الرفع الأصلية فيها.

نرجو من الله تعالى أن يوفقنا إلى ما فيه الخير عليه توكلنا وإليه ننيب.

المبحث الأول: مفهوم الوحدة النحوية المتكلسة:

يُمثل مفهوم الوحدة النحوية Syntagment فكرة مركزية لا يمكن فهمها في العربية إلاّ بعد معرفة طبيعة لغتنا ومدى اختلافها عن اللغات الأخرى؛ لأنَّ اللغات تنقسم على قسمين من حيث تفكيك وحداتها النحوية ودمجها كالآتي[1]:

١ـ اللغات التحليلية Analytical : وهي التي تعبّر عن المعاني النحوية بكلمات منفصلة مستقل بعضها عن بعض، ومنها اللغة الإنجليزية إذ تعبّر عمّا ندمجه نحن في مثل قولنا: (سنكتب) بكلمات متمايزة تترك بياضًا في الكتابة أو صمتاً قصيرًا بينها في النطق، كما يظهر ذلك في ترجمة (سنكتبُ) إلى الإنجليزية: we will write.

٢ـ اللغات الإدماجية Synthetic: وهي التي تجمع عدّة معانٍ نحوية في لفظة مدمجة واحدة، ومنها اللغة العربية التي تدمج وحدة زمن المستقبل (السين) بوحدة الإيماء إلى جماعة المتكلمين (النون)، وكلاهما يُدمج بوحدة معنى حدث الكتابة المعجمي في لفظة (كَتب)، لنحصل على جملة تامة مدمجة في كلمة واحدة (سنكتب)، فضلاً عن المعنى المقامي الذي يدلُّ على إخبار المخاطب بامتثالنا لما يريد.

وهذا لا يعني أنّ اللغات الإدماجية لا تحتاج إلى وحدات نحوية تحليلية، وكذلك العكس، إذ تدمج الانجليزية

[1] ظ: أسس علم اللغة، ماري باي: ١٥١.

She is بـ(She's) مثلاً، وتحلل العربية عددًا من وحداتها أيضاً؛ لذلك نحن بحاجة إلى معرفة خصائص الوحدة النحوية من حيث التحليل والإدماج، وهي كالآتي[٢]:

أ- خصيصة التماسك الشكلي: التماسك لا يسمح لأيّ عنصر أجنبي أنْ يتخلل بنيتها في الأعم الأغلب، نحو وحدة المفعول لأجله في قولنا: (كتبتُ لزيد/ لإقناعه بالسفر)، فـ(لإقناعه بالسفر) وحدة نحوية متماسكة شكليًا؛ لأننا لا نستطيع أن نضع أيّاً من عناصر الجملة الأخرى: (كتب، تاء الفاعل، اللام) بين عناصر وحدة المفعول لأجله من دون أن تتفكك تلك الوحدة وتصبح غير مفهومة، إلاّ ما كان غير أجنبي، نحو وضْع (زيد) بدلاً من الهاء لتصبح الوحدة النحوية كالآتي: (لإقناع زيد بالسفر)، ومع ذلك تصبح الجملة مُترهّلة، وكذلك تخصيص زمن الإقناع؛ لأنّه غير أجنبي على الدلالة المعجمية للمفعول لأجله وهو (الإقناع) كقولنا: (لإقناعه اليوم بالسفر).

لذلك تفترض خصيصة التماسك الشكلي للوحدة النحوية أن نميزها بمصطلح وحدة نحوية أو (كلمة/شكل)، بدلاً من مصطلح (كلمة) المُضلّل، إذ كثيرًا ما نقول إنّ (سنكتب) كلمة، وكذلك الخطبة تسمّى(كلمة) في قولنا: ألقى الخطيب كلمته.

ب ـ خصيصة الاستقلال الوظيفي للوحدة النحوية، وينقسم الاستقلال الوظيفي على قسمين:

أولهما: استقلال وظيفي أساسي: ويظهر في ثلاث وظائف هي: وظيفة المسند إليه (الاسم)، ووظيفة المسند(الخبر)، ووظيفة الرابط بينهما في الجملة البسيطة المكونة من عنصرين (مسند ومسند إليه).

ثانيهما: استقلال وظيفي متمم: ويظهر في الوظائف الأساسية السابقة، كالآتي:

١- مُتممات الاسم: (اشترى زيد/ أبو عمرو الطويل عشرين قلما)، وهي على التوالي: (عطف بيان"أبو عمرو"، صفة "الطويل"، تمييز"قلما")، فضلا عن البدل.

٢- مُتممات الخبر: وتظهر في قولنا: (شربتُ/ وخالدًا فنجانَ قهوةٍ أمسِ أمامَ المقهى لإقناعه بالسفر شرباً سريعاً.

وهي المفاعيل الستة على التوالي: (مفعول معه، مفعول به، مفعول فيه: زماني/مكاني، مفعول لأجله، ويتضمن المفعول به بهيأة جار ومجرور(بالسفر)، وأخيرًا المفعول المطلق).

٣- مُتممات الرابط بينها: نحو قولنا: زيد جاء، ثم نقوّي الربط بضمير الربط النكرة (هو) فنقول: (هو زيد جاء/ زيد هو جاء/زيد جاء هو)، أو قولنا: (كان زيد قام)، فـ(كانَ) هو ضمير مقوٍّ للربط؛ لأنّه فاقد للزمن، فزمن المضي موجود في فعل الجملة الدلالي (جاء).

فالضمير الرابط النكرة(هو) في الجمل السابقة أصله (كان) الفعل المساعد الرابط الذي تخلّت عنه العربية وألقت معنييه: (الزمن والربط) على عاتق الخبر كما سيتضح لاحقاً.

أما (الحال) فهو مُتمم مشترك للاسم بوصفه صفة مؤقتة، ومُتمم للخبر؛ لأنّه يصف نوع المجيء في نحو قولنا: (جاء زيد راكبًا)، فـ(راكباً) وصف مؤقت لزيد، ويصف المجيء بأنّه مجيء ركوب وليس مجيء مشي.

كلّ هذه التصنيفات وغيرها تمثل وظائف. وهي معانٍ نحوية أساسية مهمة؛ لذلك يجب أنْ تتمايز في الذهن كمفاهيم مستقلة متماسكة شكلياً، وإلاّ حدث اضطراب في الفهم والتواصل.

---

[٢] ظ: المعجمية وعلم الدلالة المعجمي، آلان بولغير: ٦٠.

وتأتي الأهمية العلمية للاستقلال الوظيفي للوحدة النحوية؛ لأنّها تمكّننا من التمييز الغائي من استعمال المتكلم لبعض الوحدات النحوية التي تتخذ شكلاً متماسكاً صارمًا واحدًا، ولكنّها تستعمل لأداء وظائف مختلفة تماماً؛ لأنّ اللغة الطبيعية مرنة؛ لذلك وصفها بعضهم بـ(أنها لعبة)[٣]، فمثلاً الوحدة النحوية (في الدار) متماسكة جدًا إذ لا يمكن وضع أي عنصر بين الجار والمجرور، ولكنها تستعمل لوظائف متعددة هي:

١ـ وظيفة المسند (بمعنى مستقر) وهو ركن أساسي في جملة (زيد **في الدار**).

٢ـ وظيفة متمم المسند (الخبر) في قولنا: (زيد نام/ **في الدار**).

٣ـ وظيفة المسند إليه (الاسم) عندما يسمّي أحدهم ابنه (**في الدار**)، ويقول: (جاء **في الدار**)، كما نقول: (جاء تأبط شرًا)، أو (جاء جاد المولى).

بهذه اللعبة الجميلة التي لا تؤدي إلى اللبس بسبب تمييز متكلم اللغة الأم بين الوظائف المختلفة لنفس الوحدة المتماسكة شكلياً، استطاعت اللغات أن تعمل بمبدأ (الاقتصاد)، لتمكننا من التعبير عن المعاني الروحية التي تتصل بملكات النفس الثلاث (العقل، والحس، والقلب)، أي الأفكار والأحاسيس والعواطف اللامتناهية المعاني بأقل الألفاظ، ولو كلفتنا اللغة أنْ نحفظ عددًا من الألفاظ بمقدار المعاني اللامتناهية لكلفتنا ما لا نطيق.

وهو ما يفسّر احتفاظ اللغة العربية بالوحدات النحوية المُتكلّسة المُلتبسة بنواسخ الابتداء، بعد أنْ ابتكرت النواسخ للتعبير عن الشكّ في الخبر المتداول بين طرفي الاتصال. وقد مُيّزت الأشكال المتكلسة من الناسخة بعدم تغيير حركة أي عنصر من عناصر الجملة الأم، وأعطتها معنى وظيفياً مقامياً هو التعبير عن الخبر غير القابل للدحض، ودليله الشكلي المحسوس هو عدم تغيّر الحركة الإعرابية، وقد فهم البدوي ذلك لكن الذي لم يفهم هم العلماء.

ويمكن إيجاز تعريف الوحدات النحوية المتكلسة بأنّها وحدات وظيفية تخلّت عنها اللغة العربية في إحدى مراحل تطورها ففقدت كلّ تعبيراتها بتواتر غير اعتيادي[٤]، فوظّفتها اللغة للتعبير عن معنى مقامي هو التوكيد المطلق في نقل الخبر بحيث لا يقوى المخاطب على دحضه. وعلامتها النحوية المحسوسة عدم المساس بحركة عناصر الجملة الأمّ، مقابل عمل النواسخ التي تغيّر الحركة الإعرابية.

وتبالغ بعض اللغات في إنشاء قائمة من اللواصق للتعبير عن أنواع من التحقق في نقل الخبر، وذلك ما يظهر في لغة، (ليتوكا) المستعملة في كولومبيا والبرازيل[٥] كما يأتي:

الخبر	العلامة الملحقة	قوة التحقق من نقل الخبر
يلعب +	ti	تعني: سمعت أنّه يلعب
يلعب +	wi	تعني: رأيتُ أنّه يلعب
يلعب +	yi	تعني: عندي أدلة على أنّه يلعب

وهذه اللواحق الملصقة تعدّ علامات توكيد تشبه علامات التوكيد العربية المنفصلة عن لفظة الفعل، التي تذكرها مصادر النحو والبلاغة وكتب معاني الحروف، ولكنها كلّها أغفلت الوحدات التي تعبّر عن معنى التحقق

[٣] ظ: في فلسفة اللغة، د.محمود فهمي زيدان: ١٠٦.

[٤] ظ: معجم اللسانيات، جورج مونان: ١٥٤.

[٥] ظ: مدخل لفهم اللسانيات، روبير مارتان: ١٠١.

المقامي المطلق في نقل المعلومة المبلّغة للمخاطَب، التي تستعمل في مواقف صياغة القرارات، وموقف الحزم في القضايا المصيرية التي يتضح تفسيرها بالموازنة ((بين الخطيب الذي يؤثر في جمهوره وبين ذلك الذي يتجاهل هذا الجمهور))[٦]، بأسلوب بليغ صادم للمتلقي؛ لأنّه غير مألوف موجز باستعمال هذه الأدوات من دون المساس بالحركات الإعرابية للجملة الأمّ، وقد سلّط الضوء أحد المحدثين[٧] على مدّ الأثر المعنوي لهذه الظاهرة إلى المعطوفات من دون أنْ يُسمّيها ويبرهن عليها باستقراء استعمالاتها في القرآن وفي الشعر الفصيح؛ لذلك استعمل أمثلة مصنوعة تقسم التكلس النحوي الملتبس بنواسخ الابتداء على قسمين:

أولهما: التكلس الكلّي: وهو الذي يمتد أثره المعنوي إلى الجملة الأم وتوابعها جميعاً بعدم تغير حركة عناصر الجملة الأم وتوابعها المعطوفة عليها، نحو:(كان الحاكمُ عادلٌ وأميرُه ظالمٌ).

ثانيهما: التكلس الجزئي: وهو الذي لا يمتد أثره المعنوي إلى توابع الجملة الأم، لذلك تتغير حركة التوابع المعطوفة من الرفع إلى النصب على الرغم من عطفها على مرفوع مخالفة بذلك قاعدة العطف، نحو (كان الحاكمُ عادلٌ وجبانًا)، أي عدله لا جدال فيه؛ لأنهُ يمثل حقيقة موضوعية، ولكنْ مشكوك في صفة شجاعته وربما يحدث العكس، إذا تغيرت حركة الجملة الأمّ، ولم تتغير حركة التابع، نحو:(كان الحاكمُ عادلاً وجبانٌ) أي أن جبنه يُمثل حقيقة لا تحتاج إلى برهان ولا جدال فيها، إنما الجدال والنقاش يدور حول عدله لأنه مشكوك فيه.

المبحث الثاني: أحجام الوحدة النحوية المتكلسة:

للوحدات النحوية في العربية وغيرها أحجام مختلفة تبدأ من الصفر، ونقصد بالصفر هو حذف له معنى، نحو حذف الوحدات النحوية: (أنيت) الدالة على زمن المضارعة، وجنس المتكلم، وحضوره وغيابه، فضلاً عن عدده في الوحدات: (أكتب، يكتب، نكتب، تكتب)، لنحصل بعد الحذف على دلالة زمن الماضي (كتب) ودلالة الغياب والإفراد، وعلامة هذه المعاني حذف (أنيت) وحجم الحذف هو (صفر)، يُعرف من مقابلته مع الموجود المؤدي نفس المعاني العامة: (الزمن، والجنس، والحضور والغياب، والعدد) تحقيقاً لمبدأ الاقتصاد.

وتصل الوحدات النحوية عموماً ومنها المتكلسة إلى أحجام تتألف من عدة وحدات نحوية تحليلية، ولكنها تتمتع بالخصيصتين السابقتين: الأولى (التماسك الشكلي)؛ لذلك فهي تمثل وحدة أو (كلمة/ شكل)، والأخرى: خصيصة (الوظيفية المستقلة)، ويُمكن أن نُصنّف أحجام الوحدات المتكلسة كالآتي:

١ـ وحدة نحوية متكلسة بحجم الصفر: وتعرف من حذف الوحدات المتكلسة الملتبسة بنواسخ الابتداء للتعبير عن المعنى المقامي وهو التوكيد المطلق عندما يصدر من سلطة واثقة مما تخبر عنه بحيث لا يستطيع المخاطب دحض الخبر، كقول المشهود له بالصدق أو شاهد العيان، أو القاضي بعد ثبوت الأدلة (زيد قائل) مع وجود نبرة تنغيم، وهو تكلس يعدّ أصلاً للتعبير عن معنى الصدق المقامي المطلق، وعلامته رفع طرفي الجملة الأساسيين، ويمكن أنْ يُسمّى تكلسا بدرجة الصفر البلاغية.

٢ـ وحدة نحوية متكلسة بحجم الحركة الإعرابية وتظهر في عدم تغيير الحركة الإعرابية من الرفع إلى

[٦] مقدمة إلى علم الدلالة الألسني، هربيت بركلي: ١٤٢.

[٧] ظ: المعجم المفصل في الإعراب، ظاهر يوسف الخطيب: ٢٥٧.

النصب كقراءة قوله تعالى:﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[٨] برفع اسم (إنّ) (هذان)، ولو نُصبَ لكانت (إنّ) ناسخة للابتداء. كذلك قول المتكلم (كان زيدٌ نشيطٌ) برفع خبر (كان) لتصبح متكلسة بالمقابلة مع التي تنصب خبرها، و(كان) هنا لا تدلّ على زمن المضي، وإنما تدلّ على معنى مقامي وهو توكيد الخبر على الإطلاق، بمعنى وُجد وهو على هذه الحال ولها شواهد فصيحة سنذكرها لاحقاً في مبحث تاريخ التكلس، كذلك قول المتكلم: (أظنّ زيدٌ قائمٌ) برفع مفعولي (ظنّ) بمعنى التيقن المقامي غير القابل للدحض، بمعنى ظني بزيد هو هذا وأراهن عليه، فيحجم المخاطب عن المراهنة.

٣ـ وحدة نحوية متكلسة تتألف من (كلمة/شكل) واحدة، نحو(كان، إنّ، ظنّ) وغيرها من أخوات يعرفها متكلم اللغة بأنّها تستعمل لمعنى اليقين المقامي حتى إذا جاء طرفا الجملة مبنيان نحو: (كان زيد فتى الفتيان)، و(إنّ فتى الفتيان زيد)، و(ظننت الفتى منكم)، بعد أن يبيّن المقام بأن الفتى غريب عن المخاطبين.

٤ـ وحدة نحوية متكلسة تتألف من (كلمتين/شكل) أو أكثر إحداهما حرة (منفصلة) والأخرى أو الأخريات مقيدات بها، نحو: (إنّه، كأنّه، أظنه)، فـ(أظنه) تتألف من (فعل مساعد+ فاعل+ ضمير الهاء النكرة) الذي لا يعود على معرفة، فهو ليس أحد مفعولي (ظن)، وهو ما ميزه سيبويه (ت١٨٠هـ) بمعادلة: (أظنه= الظن ظني) وهو يريد وصف تحوّل معنى (الظن) بمعنى الشك إلى معنى اليقين المقامي، ثم لحظ أن هذا التقدير ملبس، لأنه يقوي معنى الظن الأصلي وهو الشك، فغيّر معادلته بالآتي: (أظنه= أظنّ ذاك)، وشرح معنى لفظة (ذاك) بأنها نكرة لا تشير إلى شيء، فهو ليس اسم إشارة معرفة، وذلك قوله: ((فإذا قلت: "زيد أظن ذاك عاقل"، كان أحسن من قولك: "زيد أظن ظني عاقل"، و(ذاك) أحسن؛ لأنه ليس بمصدر، وهو اسم مبهم يقع على كل شيء))[٩].

وما زال اسم الإشارة النكرة (ذاك، ذيك) مستعملا في اللهجة العراقية للإخبار التعجبي غير القابل للدحض، كما نقول: (سافرنا إلى بغداد العام الماضي واشترينا سمكة وشويناها ذيك السمكة!)، و(ركبنا مركباً ذاك المركب!)، ونحن لا نشير إلى شيء.

٥ـ وحدة نحوية متكلسة تتألف من (كلمتين/شكل) حرتين (منفصلتين) أو أكثر، وهذا المركّب الحر له خصائص تختلف عن خصائص الوحدات النحوية المدمجة، إذ يمكن أن يكون تماسكه الشكلي قويًا فلا يتخلله عنصر آخر من عناصر الجملة، نحو وحدة: (ظن زيد...)، و(ظن زيد أنّ...)، فهاتان الوحدتان لا يُمكن أنْ يتخللهما أي عنصر من عناصر ركني الجملة الأمّ؛ لأنّ حلول المفعول المرفوع مع التكلّس يكون ملبس المعنى، إذ يُصبح مفعول الفعل شبه المساعد (الناقل)[١٠] Verb Suppor، مُلبساً، لا نميّز في سياق جملته المفيدة الفاعل من المفعول، فلا يجوز أن نقول: (ظنّ عمرو زيدٌ عاقلٌ)، ونحن نريد بلفظة: (زيد) هو فاعل الظن وليس مفعولاً.

---

[٨] سورة طه: ٦٣.

[٩] الكتاب، سيبويه: ١٨١/١.

[١٠] الأفعال شبه المساعدة هي التي ليس لها وظيفة إسنادية، وإنما لها وظيفة تسمّى تحيين المكون الإسنادي الاسمي، إذ يمنحه معلومات الزمن (ظن، يظن) ومعلومات الشخص(يظن، تظن، يظنون) من حيث التذكير والتأنيث والعدد، وقد يمنح الفعل شبه المساعد المظهر، أي (الحال) أيضاً، نحو قولنا: (قام زيد بجولة تفقدية للمدينة) إذ يُمكن حذف (قام بجولة) وإبقاء المسند الحقيقي وتبقى الجملة مفيدة مقامياً بتحويل المسند الأساسي الذي صهره الفعل شبه المساعد بصيغة المصدر الصناعي (تفقدية) إلى صيغة الفعل، فيتم المعنى المفيد (التواصلي) بقولنا: تفقد زيد المدينة(فعل+ فاعل+ مفعول به). ظ: قاموس علوم اللغة، فرانك نوفو: ٣٢٣.

وهناك وحدات نحوية متكلسة من هذا الحجم توجب أن يتخللها أحد ركني الجملة الأم، نحو (إنّ....اللام)، ومثال ذلك قراءة قوله تعالى:﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[١١].

إذ نلحظ أنّ المبتدأ (هذان) حلَّ بين لفظتي الوحدة النحوية المتكلسة؛ لذلك تسمى هذه (اللام) بـ(اللام المزحلقة)[١٢]، التي هي لام توكيد ابتدائية مفتوحة، وزحلقت إلى عجز الجملة بعد دخول (إنّ) المشدّدة عليها، سواء كانت غير متكلسة أم متكلسة، نحو: (إنّ زيدًا لقادمٌ)، وأصل الكلام:(لقادم زيد)، وإنما زحلقوها عن صدر الجملة كراهة البدء بمؤكدين. ويُسمّى هذا النوع من الوحدات بـ(الوحدات المنفصلة).

المبحث الثالث: تاريخ تكلس الوحدات النحوية الملتبسة بالنواسخ:

أصبحت فرضية تغيّر اللغات من المسلمات التي لا جدال فيها، وهو يشمل كلَّ مستويات اللغة[١٣]، بحسب ما ذكرنا في المقدّمة. والذي يهمنا هنا هو تغيّر النظام المقامي الذي يرد فيه التلفظ، ونختزنه في ضمن خبرتنا غير اللغوية، أي خبرتنا الاجتماعية وآداب السلوك التي توصينا باستعمال القاعدة الذهبية التي تحدد علاقة نوع الكلام بالمقام، وهي: (لكل مقام مقال)، وذلك يفعّل الكفاية التأويلية للعلامات المنطوقة وغير المنطوقة؛ لأنَّ التأويل كثيرًا ما يتوقف على رؤيتنا للكون المحيط بنا وعلى تجربتنا الحياتية ودرايتنا الموسوعية، وهذا يعني أنّ علاقة الكلمة بمدلولها ليست رهينة قاعدة مضبوطة ونهائية؛ وإنما رهينة المقام الذي وردت فيه، وترجع صعوبة المعاني المقامية إلى أنّها متنوعة ولا نهائية، وما يعقّد هذه المعاني أكثر أنّها قد لا تظهر في التلفظ المحسوس، كقولنا لمخاطب:(الجو بارد)، فينهض ويغلق الشباك، ولكنّ حرية المعاني المقامية لا ينبغي أن تبقى مائعة من دون منطق ينظمها ويربطها بعلاقات مع أبنية اللغة الملفوظة: (الصوتية عن طريق التنغيم الأدائي، والصرفية، والنحوية، فضلاً عن الدلالة المعجمية) حتى وإنْ كانت معاني المستوى المقامي قابلة للتغيير شأنها شأن المستويات الأخرى، إلاَّ أنّ صيرورة التغيير لم تكن سريعة، فثبوت مستويات اللغة ضروري لثلاثة أجيال على الأقل، لكي أتواصل مع أبي وابني، فاللغة ـ إذن ـ (متغيّرة/ ولا متغيّرة) في وقت واحد لتفسير حركة تطورها الذاتية كما يتطور الكائن الحي الذي يحيا ثم يموت ويترك أبناءً كُثرًا، على وفق أحد قوانين المنطق الجدلي (وحدة وصراع المتناقضات)[١٤]؛ لذلك قيل إنّ اللغة التي لا تتغيّر هي لغة ميتة.

---

[١١] سورة طه: ٦٣.

[١٢] المحيط، الأنطاكي: ٢٠٣/٣.

[١٣] ظ: المعجمية وعلم الدلالة المعجمي، آلان بولغير: ٤٩.

[١٤] يكشف قانون المنطق الجدلي الأول (التغييرات الكمية تؤدي إلى تغييرات نوعية) عن صيرورة توليد التنوعات اللانهائية لنوع واحد، مثلاً يوجد ثلاثون ألف تنوع من النحل، وإذا وصل التنوع الكمي ذروته سينتج نوعاً جديدًا يسمى باسم غير اسم (النحل) ما يُولّد تطورًا منتجاً إلى الأمام، ومن الأنواع التي تولد وتموت وتلد نفس النوع ولكن بكمية أكثر، يكون التطور حلزونياً إلى الأعلى، ويسمّى بقانون (نفي النفي)، فالنبتة تنفي الحبّة، والسنابل تنفي النبتة، ولكن الناتج سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة.

يجيب هذان القانونان عن كيفية التطور (إلى الأمام، وإلى الأعلى حلزونياً) ولم يجيبا عن أسباب التطور؛ لذلك يكون قانون وحدة وصراع المتناقضات هو المجيب عن سؤال لماذا؟ فانقباض القلب وحده يمثل موتاً، وانبساطه يُمثل موتاً أيضاً، ولكن وحدة الانقباض والانبساط المتناقضين هما اللذان يمثلان الحياة. ظ:المادية الديالكتيكية، جماعة من الأساتذة السوفيت: ٢٦٢.

ويرجع علم اللغة الحديث أسباب تغيّر اللغات إلى عاملين رئيسين[١٥]:

أولهما: النشاط الفردي المتمثل في ارتكاب الأفراد للأخطاء في أثناء تداولهم للغة التي يعتقد المتلقون الجدد أن تلك الأخطاء هي الصحيحة، فيبدأ الجيل الجديد بتلقي الخطأ ويحسبه هو الصحيح فيلقنه للجيل القادم بحسب ما تلقاه.

ثانيهما: النشاط الاجتماعي التداولي: الذي يساعد على موت كلمة ما تدريجياً في حال تضاؤل عدد مستعمليها فتدفن في مقبرة المعجم، وتحيا كلمات ميتة إذا أعاد المتكلمون ولاسيما الأدباء أحياءها من بطون المعجمات.

أما أنواع التغيّر فتقسم على قسمين: (كمّي، ونوعي) بحسب قانون المنطق الجدلي الأول (التغيرات الكمية تؤدي إلى تغيرات نوعية)، كالآتي[١٦]:

القسم الأول: التغيّرات الكمية: وهي ذات أهمية ثانوية وتكون اختيارية تدريجية، وهي لا تؤثر في نظام اللغة الذي يميل إلى الثبوت النسبي ومواجهة عوامل التغيّر عن طريق التعليم الصحيح لضمان تواصل ثلاثة أجيال على الأقل: (أنا وأبي وابني)

القسم الثاني: التغيّرات النوعية: هو تغيّر حاسم ومؤثر في النظام بحيث يولّد ظواهر لغوية جديدة تبدو كأنّها حققت نصرًا بعد صراع طويل مع أضدادها، أي القوى المقاومة للصيرورة والتغيّر، فتثبت لها وجودًا في نظام اللغة جنباً إلى جنب الظواهر القديمة، وهذا يجعلنا أن نميّز بين كلام جيلين[١٧]:

الجيل الأول: يميل إلى الاحتفاظ بالصيغ الأقدم.

الجيل الثاني: يميل إلى استعمال الصيغ الأحدث.

تخضع اللغات إلى هذه القوانين العامة والقواعد المشتقة منها، ولا تشذّ العربية عنها، ولاسيما قبل نزول القرآن الذي يُعدّ من أهم العوامل المعرقلة للتغيّر الذي أبقى العربية كأقدم لغة حية في العالم، فضلاً عن العامل القومي والأدبي الفني والسياسي.

ويكشف لنا المنهج التاريخي، والمنهج المقارن إلى حدّ ما ، عن أنّ نحو العربية الفصحى، قد مرَّ بمرحلة حاسمة تخلت فيها عن فعل الكينونة المساعد في جملها التي كانت تشبه الجملة الخبرية الاسمية الانجليزية الوحيدة التي تتضح مقاربتها بالترجمة الحرفية المشابهة للجملة العربية القديمة من جهة، وترجمتها إلى العربية الحديثة نسبياً من جهة أخرى في الجدول الآتي:

ت	الجملة	الاسم/معرفة	الفعل المساعد	الخبر/نكرة
١	الجملة الانجليزية	The pen	is	red
٢	الترجمة الحرفية	القلم	يكونُ	أحمر
٣	الترجمة الحديثة	القلم	×××	أحمر

[١٥] ظ: اتجاهات البحث اللساني، ميلكا إفيتش: ٢٦٠.

[١٦] ظ: المادية الديالكتيكية، جماعة من الأساتذة السوفيت: ٢٢٩.

[١٧] ظ: اتجاهات البحث اللساني، ميلكا إفيتش: ٢٦٦.

ولدينا جملة عربية قديمة مطابقة للترجمة الحرفية تظهر في الشاهد النحوي الآتي:

أنـــتَ تكـــونُ ماجـــدٌ نبيـــلُ إذا تهـــبُّ شمـــألٌ بليـــلُ[١٨]

فجملة: (أنت تكونُ ماجدٌ) برفع حركة خبر (كان)، ما يجعل هذه الجملة قديمة، تتألف من ثلاثة مكونات: (مبتدأ/اسم معرفة+ فعل كينونة نكرة رابط ويتضمّن معنى الزمن المضارع +خبر نكرة). وإذا أردنا إعادة صياغة هذه الجملة بالنحو الذي استقرت عليه الجملة العربية، بعد حذف فعل الكينونة المساعد (تكون) نحصل على صياغتين ممكنتين هما:

١ـ أنتَ تمجدُ (في زمن المضارع المستمر الدال على الصيرورة)، دلالة على التجدد نحو الأحسن.

٢ـ أنت ماجدٌ (في كل الأزمنة) دلالة على إرادة معنى ثبوت الخبر، لوروده بهيأة اسم الفاعل الذي يتضمن زمناً مستمرًا يستوعب (الماضي والحاضر والمستقبل)؛ لذلك سمّاه الكوفيون بـ(الفعل الدائم)[١٩].

وربما كان المعنيان (التجدد والديمومة) كلاهما مطلوبان في التعبير القديم في هذه المرحلة، إذ لو استعمل المتكلم المعنى الدائم وحذف فعل الكينونة بصيغة المضارع يكون قد كذب؛ لأنَّ الممدوح ما زال طفلاً فهو غير ماجد في الماضي، في الوقت الذي أراد المتكلم التعبير عن معنى ثبوت الخبر عن طريق التكلس الذي لم يكن موجودًا قبل ظهور الافعال المساعدة الناسخة.

يسوّغ إرادة المعنيين في صيغة (أنت تكون ماجد)، فقدان الصيغة الصرفية للفعل المساعد لمعنى الزمن المحدد، بدليل ما رصده سيبويه من صيغ رافعة لأخبارها ولا تحتاج إلى اسم، وهي بهيأة الماضي والمضارع(كان، ويكون) وفهمها من حيث المعنى بأنها تدلّ على التوكيد المطلق، أي أنّ زمنها بالصيغة الصرفية مهمل؛ لذلك قدّرها بـ(إنّه).

والغريب في هذه المرحلة الحاسمة من التغيّر النحوي أنّ (ليس) ربّما لم تكن من ضمن أدوات النفي، وعلى ذلك جاء أحد شواهد سيبويه بأنّه يدلّ على التوكيد المطلق للثبوت الذي لا يقوى المخاطب على دحضه، وكأنّها تعبّر عن حقائق تجريبية تطابق الواقع المحسوس؛ لذلك يساوي معناها معنى (إنّه) أيضاً، بمعنى أنّها لا تحتاج إلى اسم، وترفع الخبر، نحو قول الشاعر:

هـــي الشـــفاءُ لـــدائي لـــو ظفـــرتْ بهـــا ولـــيسَ منهـــا شـــفاءُ الـــداءِ مبـــذولُ[٢٠]

ومن أمثلة سيبويه على تكلس (كان) قول الشاعر:

إذا مُـتُّ كـان النـاسُ صـنفانِ: شـامتٌ وآخـــرُ مُـــثنٍ بالـــذي كنـــتُ أصـــنعُ[٢١]

أي: إذا مت (ثبت بما لا يقبل الشك): الناس صنفان: شامت، ومُثنٍ كحقيقة كلية لا تحتاج إلى برهان؛ لأنّها بدهية، أما تقرير البيت الأول فيتضح من توكيد المديح في شطري البيت كلاهما لتكوين قضيتين:

القضية الأولى: هي الشفاء لدائي.

---

[١٨] الرجز لأمّ عقيل فاطمة بنت أسد. شرح ابن عقيل:٢٦١/١، أوضح المسالك، ابن هشام: ٢٠٥/١.

[١٩] ظ: معاني القرآن، الفرّاء: ٤٢/٢ و٢٢٢.

[٢٠] البيت لهشام أخي ذي الرمة. الكتاب، سيبويه:١١٩/١، الأزهية، الهروي:٢٠٠.

[٢١] البيت للعجيز السلولي. الكتاب، سيبويه:١١٨/١، الأزهية، الهروي:١١٩.

القضية الثانية: الشفاء منها مبذول؛ لأنّها كريمة ومحبة ولكنني لم أظفر بدوائي المبذول منها لوجود عوامل خارجية أو قصور مني، وهذه العوامل تمثل عناصر المقام، ويفسره قول الشاعر: (لو ظفرت بها) أي أنّ الشاعر يذم نفسه والظروف المقامية ويمدح محبوبته.

قال شارح كتاب سيبويه: ((الشاهد فيه قوله: (ليس منها شفاء الداء مبذول)، فقد حذف اسم ليس، وأخبر عنه بجملة اسمية في حين رأى البعض أنّ (ليس) هنا حرف نفي وليس فعلاً ناقصاً))[٢٢].

وقد ضرب سيبويه أمثلة نثرية لـ(كان) المتكلسة بمعنى (إنّه) التي ترفع الخبر، ولا تحتاج إلى اسم؛ لأنه استغنى عنه بضمير النكرة المقدّر وهو ما سمّي بـ(ضمير الشأن)، ومن ذلك قوله: ((أضمر فيها ﴿أي كان =إنّه﴾، وقال بعضهم:"كانَ أنت خيرٌ منه"، كأنه قال: إنّه أنت خيرٌ منهُ.... كما قلت: "ما كان الطيبُ إلاّ المسكُ" على إعمال: "ما كان الأمرُ: الطيبُ إلاّ المسكُ" فجاز هذا إذا كان معناه: ما الطيبُ إلاّ المسكُ))[٢٣].

ويُمكن ضمّ بيت حسان بن ثابت الأنصاري شاهدًا آخر على هذه الظاهرة التي تبلور معناها المقامي بوصف سيبويه الدقيق بأن الأفعال المساعدة في هذه المرحلة ترفع أخبارها وتضمر ضميرًا نكرة مؤكدًا للتوكيد بفعل التوكيد المضمر في (إنّ).

وفي هذه المرحلة التي يسهم في توكيد ظهورها بيت حسان يكون مصطلح التكلس مسوغاً لظهور الوحدات النحوية الناسخة بكثرة، وذلك قوله:

كـــأنّ ســـلافةُ مـــن بيـــتِ رأسٍ يكـــونُ مِزاجُهـــا عســـلٌ ومـــاءُ[٢٤]

برفع (المبتدأ = مزاجها، والخبر =عسل) في الديوان، ويعني ثبت بما لا يقبل الشك، مزاج السلافة عسلٌ وماءٌ، و(تكون) لا تحتمل معنى الزمن الماضي؛ لأنّ الشاعر يصف ما استقرت عليه سلافة بيت رأس من الجودة بحيث أصبحت تشبه لذتها لذة العسل والماء ممتزجان، وهو يشبه رضاب حبيبته، فـ(تكون) هنا فاقدة لمعنى الصيرورة والتحول المضارع، وتدل على زمن الماضي الذي يدلّ على ثبوت الصفة واستمرارها في الآن والمستقبل بدلالة معنى المديح المقامي للخمرة، ومقاربة سيبويه لهذه الوحدات المتكلسة بـ(إنّه) جيدة؛ لأنها تحمل معنى التوكيد وتضمن رفع الخبر شكلاً، فضلاً عن خلوها من معنى الزمن المحدد، الذي يوحي بالتجدد وعدم الثبوت، و(الهاء) في (إنّه) فسّره بضمير الشأن النكرة الذي يؤدي إلى قطع العلاقة بين الوحدة النحوية وما يليها من الجملة الأم، وكأنّ الكلام بعد الوحدة المتكلسة مستأنف من مبتدأ وخبر، وتقدير التوكيد مع الضمير النكرة يكون بمثابة أداة للتعجب الخبري الذي يجعل الجملة لا تحتمل الصدق والكذب؛ وإنّما صادقة من حيث التعبير الانفعالي.

لم يفهم النحاة التقليديون مقاربة شيخهم سيبويه الموضّحة لمخالفة سلوك الوحدات النحوية المتكلسة لسلوك النواسخ الاعتيادية التي لا تتضمن المعنى التوكيدي، فهي تدلّ على الشك الذي قابله بمعنى (إنّ) التي أضاف

---

[٢٢] الكتاب، سيبويه: ١٢٠/١.

[٢٣] الكتاب، سيبويه: ١١٩/١.

[٢٤] شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، البرقوقي:٥٩، وفيه(مزاجُها)بالرفع، وبالنصب في: الكتاب، سيبويه:٨٨/١، المقتضب، المبرد: ٩٢/٤، الأصول في النحو، ابن السراج: ٦٧/١، مغني اللبيب، ابن هشام: ٥٩١/٢، شرح التسهيل، ابن مالك: ٣٣٨/١، الأشباه والنظائر، السيوطي: ٢٨٥/١.

إليها الضمير (هاء) النكرة بصيغة الغائب المفرد، إذ لا يتلون بحسب تلون الخبر تأنيثاً وتذكيرًا وإفرادًا وجمعًا؛ لأنّه نكرة لا يعود على اسم معرفة بل يعود على شيء عام سماه بـ(الأمر) وجاء به لغرضين:

أولهما: توكيد التوكيد، وهو يشبه (أظنه) الذي فسّره بـ(أظن ذاك)، وقال عنه إنه نكرة لا يشير إلى شيء.

ثانيهما: قطع الصلة الإعرابية بين الوحدة المتكلسة وما يليها من عناصر الجملة الأم؛ لأنَّ حركاتها الإعرابية لم تتغير من الرفع إلى النصب، ليُعْرَبَ ما بعدها (مبتدأ معرفة + خبر نكرة) مرفوعان.

ولعدم فهم النحاة التقليديين لمقاربة سيبويه العميقة، ظهرت لديهم مشكلات اخترعوها، فأسسوا أسطورة (ضمير الشأن)، أو (ضمير القصة)، الذي عدّوه اسمًا لـ(كان، ويكون، وليس) المتكلسات في أبيات سيبويه السابقة، واسم (كان) معرفة وليس نكرة، وعدوا عنصري الجملة الأم المرفوعين خبرًا لهذه الأدوات، على الرغم من أنّ الخبر يجب أنْ يكون نكرة، ليعيدوا هذا التركيب المتكلس إلى نظام النواسخ، وعبثوا ببيت حسان بن ثابت فنصبوا المبتدأ المعرفة (مزاجها) في سياق (يكون)؛ لأنّهم لم يستطيعوا نصب الخبر(عسل)؛ لأنَّ القافية المعطوف عليه مرفوعة (وماءُ)، ما ولّد مشكلة جديدة وهي مشكلة أن يكون المسند (الخبر) معرفة، والمسند إليه (نكرة)، وهذا خطأ فادح، لا يقول به عاقل؛ لأنّه يقطع التواصل، بل سيكون كلام المتكلم مضحكاً، حيث يُخبر مخاطبه بما يعرفه، قال ابن السراج(ت٣١٦هـ):((والشعراء قد يضطرون فيجعلون الاسم نكرة والخبر معرفة لعلمهم أنّ المعنى يؤول إلى شيء واحد، فمن ذلك قول حسان... البيت))[٢٥]

بهذا الأسلوب غير المنطقي الغامض، سنَّ النحاة التقليديون قواعد للمتكلمين الفصحاء الأحياء والأموات الذين تكلموا بخلاف قواعدهم المغلوطة، ولاسيما في قضية الوحدات النحوية المتكلسة الملتبسة بالنواسخ، قال الهروي(ت٤١٥هـ): ((ولا يجوز أنْ تقول: "كان زيدٌ قائمٌ" على إلغاء (كان)؛ لأنّه إذا تقدّمت لم يجزْ إلغاؤها، فإذا توسّطت جازَ إلغاؤها على قياس (ظننت) وأخواتها، فيجوز: "زيدٌ ـ ظننت ـ منطلقٌ"، ولا يجوز: "ظننتُ زيدٌ منطلقٌ"؛ لأنّه إذا تقدّم في صدر الكلام قويَ فلم يُلغَ، كما أنّ القسم يُلغى إذا توسط أو تأخّر، ولا يُلغى إذا تقدّم...))[٢٦]، وقد أيّده في ذلك ابن مالك(ت٦٧٢هـ)[٢٧].

والشواهد الفصيحة السابقة تبطل هذه الآراء المعتمدة على افتراض اطراد وطبيعة الأساليب المختلفة. فما علاقة أسلوب القَسَم الإنشائي بأسلوب الأدوات المتكلسة الخبري؟! هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ أبيات سيبويه تبطل هذه القواعد الشكلية البائسة، فضلاً عن أنّ (ظنّ) وأخواتها التي يمكن إلغاء عملها حتى لو تقدَّمت بما يدلّ على تكلس صيغها للتعبير عن معنى اليقين غير القابل لدحض المخاطب، ومثال ذلك قول كعب بن زهير:

أرجـــوُ وآمـــلُ أن تـــدنو مودّتهـــا ومـــا إخـــالُ لـــدينا منـــكِ تنويـــلُ[٢٨]

ما يثبت خطأ قياس أسلوب (كان) و(ظنّ) على أسلوب القسم؛ لأنهما أسلوبان مختلفان، فضلاً عن أن ظاهرة التكلس ظاهرة غريبة عن اللغة المألوفة؛ لذلك فسَّرها سيبويه بما يفسّر لديه من أدوات علمية فقال إنها: ((لهجة

[٢٥] الأصول في النحو، ابن السراج: ٨٣/١.

[٢٦] الأزهية، الهروي:٢٠١، ظ: شرح ابن عقيل:٣٨/٢.

[٢٧] ظ: شرح التسهيل، ابن مالك: ٦١/١ و ٨/٢، شرح ابن عقيل: ٣٨/٢.

[٢٨] شرح التسهيل، ابن مالك: ٦١/١، و٨/٢، شرح ابن عقيل:٣٨/٢.

حجازية))[٢٩]، وما هي بلهجة؛ لأنها ظاهرة لغوية قديمة، وظّفتها اللغة لأغراض معنوية مقامية أوضحها المنهج التاريخي؛ إذ حدثت ببطء في مرحلة متقدمة تلتها مرحلة تطورية حاسمة أثرت في بنية الجملة العربية النحوية حين تخلّت عن الأفعال المساعدة الرابطة، وابتكرت النواسخ، ووظفّتْ ما تخلتْ عنه للتعبير عن التوكيد المطلق وتبعتها في هذا النظام (إنّ وأخواتها)، و(ظنّ وأخواتها). ولولا تركيز ذهن سيبويه في الحركات الإعرابية لاكتشف العلاقة بين معنى اليقين المقامي المقترن بعدم تغيير هذه الأدوات للحركات الإعرابية من الرفع الأصلي إلى النصب؛ لأنه أحسّ بأنّ عدم النسخ يقلب معنى الشك إلى اليقين في الأدوات شبه المساعدة (ظنّ وأخواتها) التي تحمل معنى معجمياً مبدئياً من أصلها الاشتقاقي. وقد وحدّ سيبويه بين معاني الوحدات النحوية المتكلسة المختلفة الأصناف (كان)، و(ظنّ) وأخواتهما بمعنى التوكيد المطلق الكليّ المساوي لـ(إنّه) حتى في الوحدات الكبيرة الحجم، ولكنه لم يخصص لها مصطلحاً تقنياً يفصلها عن النواسخ ولم يربط معناها (التوكيد المطلق) بالمقام، إذ ميّز بين (ظننتْ +أنْ الناصبة لما بعدها) الدالة على الشك في نقل الخبر، و(ظننتْ +أنْ الرافعة للفعل بعدها) الدالة على اليقين المطلق، معززًا ذلك بشواهد قرآنية، وذلك قوله: ((فأما ظننتْ، وحسِبتْ، وخِلْتُ، ورأيتُ، فإنّ (أنْ) تكون فيها على وجهين: على أنّها تكون (أنِ) التي تنصب الفعل، ﴿والتي ترفع الفعل﴾...، فإذا رفعتَ قلتَ:" قد حسِبْتُ أنْ لا يقولُ ذاكَ"، و"أرى أنْ سيفعلُ ذاكَ". ولا تدخل هذه السينُ في الفعل ههنا حتى تكونَ "أنّه". وقال عزّ وجلّ: ﴿**وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ**﴾[٣٠]، كأنّك قلتَ: " قد حسِبتْ أنّه لا يقولُ ذاكَ"، وإنّما حسُنتْ "أنّهُ" ههنا لأنّك قد أثبتَ هذا في ظنّك كما أثبتهُ في عِلْمِكَ، وأنّكَ أدخلته في ظنّكَ على أنّه ثابتٌ الآنَ كما في العِلم، ولولا ذلك لم يحسُن" أنّك ههنا" ولا "أنّه"، فجرى الظنُّ ههنا مجرى اليقين؛ لأنّه نفيُه. وإنْ شئتَ نصبتَ فجعلتهنّ بمنزلة (خشِيتُ)، و(خِفتُ) فتقول:" ظننتُ أنْ لا تفعلَ ذاكَ"))[٣١].

وتقدير سيبويه (ظنّ أنْ يفعلُ) برفع المضارع بـ(أنْ) المصدرية، ومقاربة ذلك بـ(أنّه) لا يعني العبث بالأبنية النحوية، وإنّما هو تقنية تحليلية تكشف عن معنى اليقين المطلق، الذي تؤديه الوحدات النحوية المتكلسة، وعلامة التكلس المحسوسة هو رفع الفعل المضارع بعد (أنْ) المصدرية ما يدل على تحول الظن إلى يقين.

بخلاف الوحدات غير المتكلسة الناصبة للمضارع الدالة على تعزيز معنى الشك الموجد في (ظنّ) وأخواتها، في قولنا: (ظننتُ أن يفعلَ) ومنه قوله تعالى:﴿**تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ**﴾[٣٢]، أي تخشى وتخاف أنْ يُفعلَ بها كذا؛ لأنَّ النصب يدفع الفعل بعد (أنْ) إلى المستقبل، والمستقبل مشكوك في تحققه منطقياً، كذلك قوله تعالى:﴿**إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ**﴾[٣٣]، أي خشيا أنْ يقيما كذا وكذا في المستقبل الذي يحتمل أن لا يأتي على المخاطب لاحتمال موته قبل أن تحين فرصة إقامة حدود الله.

أما الوحدات النحوية المتكلسة من صنف (إنّ) وأخواتها فقد ذكرنا استعمالها في القرآن الكريم في قراءة :﴿**إِنَّ**

[٢٩] الكتاب، سيبويه:١/١٢١.

[٣٠] سورة المائدة:٧١.

[٣١] الكتاب، سيبويه:٣/١٨٩-١٩٠.

[٣٢] سورة القيامة:٢٥.

[٣٣] سورة البقرة:٢٣.

هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[٣٤]. بتشديد (إنّ) ورفع اسمها وهي قراءة قوية لعدد كبير من القرّاء[٣٥]، منهم أبو جعفر، والحسن، وشيبة، والأعمش، وطلحة، وحميد، وأيوب، وخلف في اختياره، وأبو عبيدة، وأبو حاتم، وابن عيسى الأصبهاني، وابن جرير، وابن جبير الأنطاكي، والأخوين والصاحبيين من السبعة.

وقد نُقل عن أمّ المؤمنين عائشة عند سؤالها عن هذه الظاهرة المخالفة لقواعد العربية المألوفة فعزتها إلى خطأ كتاب المصحف[٣٦]، والصحيح هو حدوث تغيّر حاسم في المستوى النحوي للعربية، ففضّل الجيلُ الجديد عدم استعمال القواعد القديمة، من دون وعي وإرادة، لكنّ هناك جيلا قديما وظّف القواعد القديمة بإعطائها معنى مقامياً هو التعبير عن صدق المعلومة المُبلّغة في موقف لا يستطيع المخاطب دحضها، ومقام هذه القراءة اكتشفه الآلوسي[٣٧](ت١٢٧٠هـ) بأنه يُمثل القرار الحاسم للمؤتمرين (فرعون وملأه) كخلاصة وتوصية نهائية للمؤتمر بعد نقاش ونزاع طويل وُجّهت للسحرة لاستنفار كل قواهم لدحر موسى وأخيه (ع) في المباراة، ويظهر النزاع قبل اتخاذ القرار النهائي الحاسم المعبّر عن اليقين المقامي المطلق بحيث لا يدحضه المخاطب في السياق اللغوي السابق للآية الكريمة في قوله: ﴿فَتَنَازَعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَىٰ﴾[٣٨]، وما استوجب التعبير بـ(إنّ) المتكلسة التي لا تغيّر حركة اسمها من الرفع إلى النصب.

ومن أخوات (إنّ) التي استعملها الشعر الفصيح متكلسةً (كأنّ)، و(لكنّ) التي استعملها الفرزدق متكلسة في قوله:

فلو كنتَ ضبّياً عرفتَ قرابتي ولكنّ زنجيٌّ عظيمُ المشافرِ[٣٩]

أي أنّ بني ضَبّة الأحرار يعرفون منزلتي ومكانتي وكل زنجي عبد ليس من بني ضَبّة، والنتيجة لا يعرفنا من هو ليس منا بمعنى هناك قطيعة بين طرفي الاستثناء المزعوم.

وبتتبع استعمالات الوحدات النحوية المتكلسة والكشف عن معانيها المقامية عن طريق السياق اللغوي، أو السياق المقامي الذي حدسه حذّاق النحاة والمفسرين نستطيع عمل معاجم لهذه الوحدات لفرزها عما يلتبس بها من الوحدات الناسخة لتخليص مصادر النحو والبلاغة العربية والتفاسير من الجدل العقيم الطويل الذي يدل على الجهل بحسب المقولة المنسوبة للإمام علي بن أبي طالب: ((العلمُ نقطة كثرها الجاهلون))[٤٠]، الذي يسبّبه التباس ظاهرة تكلس الوحدات النحوية مع ما يشبهها شكلاً من النواسخ المختلفة عنها بالمعنى الاستعمالي (المقامي).

---

[٣٤] سورة طه: ٦٣.

[٣٥] ظ: روح المعاني، الآلوسي: ٧٠٨/١٦.

[٣٦] ظ: معاني القرآن، الفراء: ٩٥/١، روح المعاني، الآلوسي: ٧١٩/١٦.

[٣٧] ظ: روح المعاني، الآلوسي: ٧٠٨/١٦.

[٣٨] سورة طه:٦٢.

[٣٩] ديوان الفرزدق:٤٨١/١، لسان العرب، ابن منظور: ٤١٩/٤ (شفر).

[٤٠] مستدرك نهج البلاغة، الهادي كاشف الغطاء: ١٦٢.

خاتمة:

خلص البحث إلى جملة من النتائج لعلّ أهمها ما يأتي:

١ـ يُعدّ التكلس من عوامل تنمية اللغة، إذ بيّن البحث كيف تخلّت اللغة العربية عن أفعال الكينونة في مرحلة من مراحل تطورها وإعادة توظيف هذه الوحدات لأداء معنى مقاميّ هو التوكيد المطلق الذي لا يمكن دحضه من المتلقي، وكأنّه حقيقة ماثلة بين يدي طرفي الاتصال، وهذا النوع من التوكيد يختلف عن التوكيد الذي أشارت إليه كتب النحو والبلاغة شكلا ومضمونا.

٢ـ إنّ قياس الوحدات النحوية المتكلسة بالنواسخ، يعدّ من أخطاء النحاة التقليديين؛ لأنّهم اعتمدوا في تمييز الوحدات النحوية على أشكالها فحسب، من دون مراعاة وظائفها، لذلك فسّروها بطرائق ملتوية أفقدتها معانيها المقامية المقصودة، وأربكت الدرس النحوي بتوجيهات غير مقبولة، وفي أفضل الأحوال فُسّر التكلس بأنّه لهجة، وذهب بعضهم إلى أكثر من هذا عندما عدّ هذه الظاهرة ضرورة أو شذوذا أو خطأ اقتضته طبيعة الشعر، وقد أثبت البحث أنّ الشعراء لم يرتبكوا كلّ هذا؛ لأنّهم استعملوا ظاهرة أسلوبية تؤيدها شواهد من آي الذكر الحكيم، ما يدلّ على أنّها ظاهرة مستقلة.

٣ـ أثبت البحث أنّ القراءات القرآنية، ولاسيما التي تتصل بهذه الظاهرة تعدّ ضربا من ضروب الإعجاز، وربما كانت بعض القراءات تحمل معاني أعمق من قراءة الجمهور، بسبب تنشيطها للكفاية التأويلية التي تنتج معاني سيميائية إيحائية عميقة تستند إلى ثقافة المؤول الموسوعية.

التوصيات:

يوصي البحث بفصل هذه الظاهرة عن النواسخ؛ لأنّ البحث أثبتها ظاهرة مستقلة وأنّ إبقاءها في ضمن مباحث النواسخ يؤدي إلى إرباك الدرس النحوي وتعقيده فضلا عن إغفال المعاني المقصودة.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

١. **اتجاهات البحث اللساني، ميلكا إفيتش، ترجمة سعد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، بلا، ط٢، ٢٠٠٠م.**
٢. **الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي(ت٤١٥هـ)، تحقيق عبد الغني الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق(١٣٩١هـ/١٩٧١م).**
٣. **أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة وتعليق، د.أحمد مختار عمر، عالم الكتب،القاهر، ط٨،(١٤١٩هـ/١٩٩٨م).**
٤. **الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي (ت٩١١هـ)، وضع حواشيه غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط٢(١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م).**
٥. **الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي(ت٣١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط٤(١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).**
٦. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)،**

تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث، بيروت، ط٥، ١٩٦٦م.

٧. ديوان الفرزدق، عني بجمعه وضبطه والتعليق عليه عبد الهادي الصاوي، مطبعة الصاوي، مصر (د.ت).

٨. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل محمد الآلوسي البغدادي(ت١٢٧٠هـ)، تحقيق محمد أحمد أمين، وعمر عبد السلام السلامي،دار إحياء التراث العربي، بيروت،لبنان،ط١(١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).

٩. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري،ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الغدير للطباعة والنشر والتجليد، قم، ط١(١٤٢٩هـ).

١٠. شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١(١٤٢٢هـ/٢٠٠١م).

١١. شرح ديوان حسان بن ثابت،تحقيق عبد الرحمن البرقوقي،دار الأندلس،١٩٨٠م.

١٢. في فلسفة اللغة، د. محمود فهمي زيدان، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، (د.ت).

١٣. قاموس علوم اللغة، فرانك نوفو، ترجمة صالح الماجري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط، ٢٠١٢م.

١٤. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)(ت١٨٠هـ)، علق عليه ووضع حواشيه د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١(١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).

١٥. لسان العرب، ابن منظور(ت٧١١هـ)، اعتنى بتصحيحها أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط٣، (د.ت).

١٦. المادية الديالكتيكية، جماعة من الأساتذة السوفيت، ترجمة فؤاد مرعي وزميله، دار الجماهير، دمشق، ط٢٣، ١٩٧٣م.

١٧. المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، مكتبة دار الشرق، شارع سوريا، بيروت،ط١(١٣٩٢هـ/١٩٧٢م).

١٨. مدخل لفهم اللسانيات، روبير مارتان، ترجمة د. عدنان عبد القادر المهيري، مراجعة د. الطيب بكوش،المنظمة العربية للترجمة،بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٥م.

١٩. مستدرك نهج البلاغة، جمع هادي كاشف الغطاء، منشورات مكتبة الأندلس، (د.ت).

٢٠. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء(ت٢٠٧هـ)، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور، (د.ت).

٢١. معجم اللسانيات، جورج مونان، ترجمة د.جمال الحضري، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ط١، (١٤٣٣هـ/٢٠١٢م).

٢٢. المعجم المفصل في الأعراب، ظاهر يوسف الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،

٦٤(١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م).

٢٣. المعجمية وعلم الدلالة المعجمي، مفاهيم أساسية، آلان بولغير، ترجمة د. هدى مقنص، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠١٢م.

٢٤. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، ط١(١٣٧٨ق.ش).

٢٥. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مصر، لجنة إحياء التراث الإسلامي. (د.ت).

٢٦. مقدمة إلى علم الدلالة الألسني، هربيت بركلي، ترجمة د. قاسم مقداد، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، (١٤٣٤هـ/٢٠١٣م).

e-ISSN (2522-7130) p-ISSN (2410-1036)